المملكـــة المغربيـــة

وزارة الفلاحة والصيـــد البحـــري

المشروع الوزاري للنجاعة

– قطاع الفلاحة–

مشروع قانون المالية لسنة 2015

*_*_*_*_

لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية

نونبر 2014

الجزء الأول

تقديم الوزارة

1. تقديم استراتيجية التنمية الفلاحية

اعتمدت وزارة الفلاحة والصيد البحري إستراتيجية طموحة سميت بمخطط المغرب الأخضر.وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد، وذلك لأجل تعزيز اندماجها في الأسواق الوطنية والدولية، وتتمحور هذه الإستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين، وتعتمد على مبادئ عامة تؤخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية من خلال إبرام العديد من العقود البرنامج؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية وكذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛
- تبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم مجموعة من الانجازات المتعلقة بترشيد الموارد، تحسين التمويل، تدبير المخاطر،إنعاش الصادرات و تحسين التسويق الداخلي، الخ.

وتقوم هذه الإستراتيجية على دعامتين رئيسيتين:

- **الدعامة الأولى**: هدفها تعزيز وتنمية فلاحة ناجعة تستجيب لقواعد السوق، وذلك بفضل موجة جديدة من الاستثمارات الخاصة المنتظمة حول نماذج حديثة للتجميع.
- **الدعامة الثانية**: ترمي إلى تنمية مقاربة موجهة أساسا لمحاربة الفقر، والرفع من الدخل الفلاحي لمستغلي الضيعات الأكثر هشاشة.

ويتصدر الاستثمار الخاص مرفوقا بالدعم العمومي مكانة متميزة ضمن أولويات مخطط المغرب الأخضر. وعليه بات من اللازم إطلاق دفعة جديدة من الإستثمارات (10 مليار درهم في السنة) لتحفيز مستثمرين جدد.

وعليه يرتقب خلق استثمارات إجمالية تقدر بحوالي 147 مليار درهم على امتداد 10 سنوات، أساسها عرض فلاحي مغربي محدد الأهداف يتوخى التطبيق الفعلي لحوالي 1500 مشروعا، على إمتداد الفترة 2010-2020.

وتندرج هذه المشاريع ضمن نظرة شمولية للرفع من الإنتاج والتسويق ، مما ينعكس ايجابيا على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

ولضمان التجسيد الفعلي لمضامين مخطط المغرب الأخضر، تم اعتماد عدة تدابير و أوراش، ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

- التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع،
- إصلاح صندوق التنمية الفلاحية،
- الإصلاحات المؤسساتية،
- الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص،
- تشجيع التجميع،
- وضع أقطاب فلاحية،
- النهوض بسياسة السقى،
- تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية.

- **التعاقد حول الأهداف (عقود البرامج)**

على مستوى سلاسل الإنتاج تم توقيع عدة عقود برامج بين الدولة والمهنيين تهم:

- بالنسبة للإنتاج النباتي : سلاسل السكر والحوامض والحبوب والبذور والخضراوات والنخيل والزيتون الزراعات الزيتية والأشجار المثمرة وأشجار الأركان والورود و الزعفران والفلاحة البيولوجية.
- بالنسبة للإنتاج الحيواني: سلاسل والحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل.

وقد تم إعداد برامج عمل ووضع آليات مؤسساتية لتتبع هذه المشاريع عن قرب وضمان التقييم السنوي لتفعيلها.

بالإضافة إلى ذلك تم إحداث تنظيمات بيمهنية معززة بإطار تشريعي ملائم بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم.

ووعيا منها منذ البدء بأن بلوغ الأهداف المسطرة في إطار عقود البرامج لن يتأتى دون مصاحبة ومواكبة للاستثمارات والمبادرات الفلاحية الخاصة، انخرطت الدولة في مسار الإصلاحات للإطار التحفيزي والمؤسساتي، باعتبار المهنيين هم أصحاب المشاريع الحقيقيين.

- **إصلاح صندوق التنمية الفلاحية:**

لضمان مواكبة أمثل لمخطط المغرب الأخضر، شرعت الدولة في إصلاحات شمولية لنظام الدعم و التحفيزات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك بهدف تحسين مساهمة الصندوق وتوسيع مجال الاستثمارات الفلاحية لتشمل كافة السلاسل.

ويرمي إصلاح نظام الدعم إلى تقوية المساعدات في سياق متطابق مع الالتزامات المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية وعقود البرامج، وكذا ملائمة الدعم مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج بالإضافة إلى التحفيز والتشجيع القوي لمشاريع التجميع.

- **الإصلاحات المؤسساتية:**

تم اعتماد إصلاحات شاملة في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي سيكون لها انعكاس جد إيجابي على كافة السلاسل الفلاحية، وتتلخص أهم هذه الإصلاحات كما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري على المستوى المركزي (ماي 2009) مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب،
- وضع 16 مديرية جهوية للفلاحة و 16 غرفة فلاحية، و 16 مخطط فلاحي جهوي (سنة 2009) الشيء الذي يمثل التجسيد الخاص بكل جهة لمخطط المغرب الأخضر، على مستوى المشاريع والاستثمارات والشغل والتصدير،
- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي، وتتكفل بتدبير مخطط المغرب الأخضر كما تلعب دور الوساطة لانطلاق المشاريع المنبثقة عن المخطط الفلاحي الجهوي،
- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية، يعهد له مهمة تقنيين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية، والذي يعد اليوم اداة فعالة لتنظيم وهيكلة قطاع الصناعة الفلاحية،
- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، لتنمية مؤهلات هده المناطق،
- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمكاتب الممثلة له على صعيد الجهات وكذا المصادقة على مشروع قانون متعلق بمهنة المستشار الفلاحي الخاص،

- خلق مديرية مركزية تعنى بتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية في إطار تشاركي و مندمج مع باقي المتدخلين.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

تقتضي هذه العملية وضع وعاء عقاري رهن المستثمرين على شكل كراء طويل الأمد، ويهدف هذا التوجه أساسا إلى تعبئة الرساميل الخاصة المغربية و الأجنبية لانجاز مشاريع جديدة والمساهمة في تحسين الإنتاجية وتأهيل السلاسل الفلاحية.

وهكذا، يتم سنويا تعبئة وعاء عقاري قدره 30 ألف هكتار للحفاظ على دينامكية الاستثمار الفلاحي.

- **تشجيع التجميع:**

يمثل مبدأ التجميع، الذي اختاره مخطط المغرب الأخضر كنموذج مبدع للتنمية والتنظيم، آلية فعالة لإنعاش الاستثمارات، إذ يمكن من إدماج الفلاحين الصغار والمتوسطين ضمن اقتصاد السوق وذلك نتسهيل عملية الحصول على المعدات التكنولوجية والتأطير الضروري وضمان تثمين أفضل لمنتجاتهم. وقد تمت المصادقة على قانون التجميع، و في هذا الإطار، ولتوضيح وضبط أدوار كل متدخل في نظام التجميع وضمان الحقوق والواجبات لكل طرف تم إحداث هيأة متخصصة للتحكيم.

- **أقطاب فلاحية لتثمين أفضل للمنتجات الفلاحية :**

سعيا منه لتوفير إطار ملائم لاندماج مجموع سلسلة القيم توقع المغرب الأخضر على امتداد فترة 2009-2015 إحداث 6 أقطاب فلاحية على مستوى كل من جهة مكناس، والمنطقة الشرقية وتادلة وسوس والحوز والغرب. والغاية من ذلك هو الرفع من نسبة تثمين المواد الفلاحية وتقوية تنافسية مقاولات الصناعة الغذائية ومضاعفة القيمة المضافة بالقطاع. وستلعب هذه الأقطاب دور النواة الصلبة لتحقيق تنمية مندمجة على المستوى المحلي، وتتكون من مناطق الأنشطة ومناطق الدعم المخصصة للتكوين والبحث والتنمية ونقل التكنولوجيات، كما ستكون معززة بفضاء للخدمات والتنشيط.

- **النهوض بسياسة السقي:**

تحضى سياسة السقي بمكانة متميزة ضمن مخطط المغرب الأخضر وتهدف إلى مواجهة متطلبات فلاحة مستدامة أكثر إنتاجية وتنافسية، وذلك عن طريق عقلنة وترشيد استعمال مياه السقي وتعبئة الموارد المائية بأكبر قدر ممكن

من الفعالية حتى يتأتى ضمان استغلالها بشكل دائم. وتتجسد هذه السياسة بالنسبة لقطاع السقي من خلال انجاز البرامج التالية:

✓ **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي:**

تم اعتماد البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي ضمن الإجراءات الأفقية الهادفة إلى التخفيف من أزمة ندرة الموارد المائية وتحسين فعالية استعمال هذه المادة الحيوية. ويرمى إلى إستبدال الطرق التقليدية للسقي الى طريقة أكثر نجاعة من خلال السقي الموضعي. تهم هذه العملية حوالي 550 ألف هكتار (395 ألف هكتار السقي الكبير و 160 ألف هكتار خاص) وعلى امتداد 10 سنوات أي بوثيرة تجهيز تقارب 55 ألف هكتار في السنة.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث مكونات تتجلى في مايلي:

- تحديث الشبكة الجماعية للسقي، كي يتأتى الاستفادة من المياه بشكل أفضل،
- التحويل إلى السقي الموضعي على مستوى الحقل لتحسين فعالية استغلال الماء،
- التحسين والتثمين الفلاحي.

✓ **برنامج توسيع الري:**

يهدف برنامج توسيع الري إلى تدارك التفاوت بين المساحات القابلة للسقي بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز إلى توسيع السقي على مساحة 140 ألف هكتار.

✓ **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

ترمي عملية إنعاش الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال التدبير المفوض للمياه بمناطق السقي، إلى تحسين الشروط التقنية والاقتصادية والمالية لتدبير خدمة مياه السقي بهذه المناطق.

- **تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية**

✓ **تحسين ظروف ولوج الأسواق الوطنية والدولية عبر:**

- الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الاوربي والمفاوضات بشأن اتفاق للتبادل الحر مع كندا،
- الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإنعاش المنتجات المحلية،
- وضع نظام للتتبع اليومي للاثمان بأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية،
- إعداد الإصلاحات العميقة للأسواق الوطنية.

✓ **التمويل والولوج إلى المدخلات**

يمكن أن نسجل على هذا المستوى ما يلي:

- تحسين استعمال المدخلات من بذور، و أسمدة، و مبيدات من اجل الرفع من الإنتاجية.
- المساهمة الفعلية لمانحي القروض الدوليين والمحليين، حيت تم تعبئة ما يزيد عن 15 مليار درهم لفائدة مشاريع مخطط المغرب الأخضر المنجزة من طرف وزارة الفلاحة ،
- توقيع اتفاقيات مع الابناك الشريكة من اجل المواكبة المالية للاستثمارات الخاصة في القطاع (القرض الفلاحي و البنك الشعبي و التجاري وفابنك و الشركة العامة المغربية للابناك و قرض المغرب....)،
- انطلاق نظام جديد للتأمين الفلاحي، بغية التدبير الأمثل للمخاطر والتقلبات المناخية، مما يمكن من توفير تغطية حقيقية لمختلف ربوع المملكة، تشمل أهم المخاطر، لبعض الزراعات مثل الحبوب والقطاني.

2. تقديم اعتمادات الوزارة برسم سنة 2015

مشروع قانون المالية لسنة 2015 (بالدرهم)						
النفقات	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع	قانون المالية 2014	قانون المالية /2015
الموظفين	624 691 000	-	-	**624 691 000**	618 506 000	**1%**
المعدات والنفقات المختلفة	1 974 604 000 (1)	-	-	**1 974 604 000**	1 663 000 000	**19%**
الاستثمارات	7 023 000 000 (2)	500 000 000	-	**7 523 000 000**	7 123 000 000	**5,6%**

(1) منها 22.3 مليون درهم مضمنة في الميزانية العامة

(2) منها 18 مليون درهم بالمصالح المسيرة بطريقة مستقلة

3. موجز اعتمادات الوزارة برسم سنة 2015 حسب البرامج (مليون درهم)

برامج وزارة الفلاحة	الميزانية العامة				قانون المالية 2014	قانون المالية 2015/ قانون المالية 2014	الحسابات الخصوصية (*) (2)	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة (3)	المجموع (1)+(2)+(3)
	باب الموظفين	باب المعدات والنفقات المختلفة	باب الاستثمار	المجموع (1)					
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	49	507	3400	**3956**	**3616**	9%	**500**	-	**4456**
برنامج تنمية الري و إعداد المجال الفلاحي	77	130	2722	**2929**	**2844**	3%	-	-	**2929**
برنامج التعليم و التكوين و البحث	187	561	311	**1059**	**972**	9%	-	-	**1059**
برنامج الحفاظ على الرصيد النباتي و الحيواني و السلامة الصحية للأغذية	-	474	360	**834**	**690**	21%	-	-	**834**
برنامج تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية	2	55	89	**146**	**119**	23%	-	-	**146**
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة	310	248	140	**698**	**664**	5%	-	-	**698**

المجموع	625	1975	7023	9622	8905	8%	500	–	10122

4. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015 حسب البرامج وحسب المشروع أو العملية (مليون درهم):

برامج وزارة الفلاحة	مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية (*)	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
		باب الموظفين	باب المعدات والنفقات المختلفة	باب الاستثمار			
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	تنمية سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني	49	507	108	500	–	**4456**
	تنمية الفلاحة التضامنية			883	–	–	
	تنمية الترميز و المنتوجات المحلية			21	–	–	
	تنمية الأعمال الفلاحية			42	–	–	
	دعم المؤسسات العمومية للسياسة الفلاحية			282	–	–	
	صندوق التنمية الفلاحية			2064	–	–	
برنامج تنمية الري و إعداد المجال الفلاحي	البرنامج الفرعي الوطني لاقتصاد الماء في السقي	77	130	535,8	–	–	**2929**
	البرنامج الفرعي لتوسيع الري			766	–	–	
	البرنامج الفرعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري			216	–	–	
	البرنامج الفرعي لإعداد المجال الفلاحي			1204	–	–	
برنامج التعليم و التكوين و البحث	دعم مؤسسات التعليم العالي الفلاحي	187,3	560,8	74	–	–	**1059**
	البحث الفلاحي			146	–	–	
	دعم التعليم التقني الزراعي			90	–	–	
برنامج الحفاظ	تقوية المراقبة و الحماية الصحية للقطيع			261		–	

على الرصيد النباتي و الحيواني و السلامة الصحية للأغذية	الوطني و تحسين سلامة و جودة المواد الحيوانية.	–	474				**834**
	تعزيز رصد وحماية الرصيد النباتي وتحسين سلامة وجودة المنتجات النباتية أو ذات أصل النباتي			50	–	–	
	ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية			49	–	–	
برنامج تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية		2	55	89	–	–	**146**
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة		310	248	140	–	–	**698**
المجموع		**625**	**1975**	**7023**	**500**	**–**	**10122**

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2015 -2017 (مليون درهم)

	2014 قانون المالية للسنة	2015 مشروع قانون المالية للسنة	2016 إسقاطات	2017 إسقاطات
نفقات التسيير	**2282**	**2599,3**	**2631,0**	**2740,0**
نفقات الموظفين	618	625	631	**640**
النفقات و نفقات المعدات المختلفة	1663	1975	2000	2100
الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	1663	1975	2000	2100
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	22	30	30	30
المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة	–	–	–	–
تحويلات إلى المؤسسات العمومية	1491	1562	1564	1567
نفقات الاستثمار	**7123**	**7523**	**9536**	**9850**

الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	7123	7523	9536	9850
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	16	18	20	25
المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة	500	500	500	500
تحويلات إلى المؤسسات العمومية	2820	3053	3583	3611
المجموع	**9405**	**10122**	**12167**	**12590**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2015-2017 حسب البرامج (مليون درهم)

	2014	2015	2016	2017
	قانون المالية للسنة	مشروع قانون المالية للسنة	إسقاطات	إسقاطات
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	**4116**	**4456**	**4886**	**5276**
الميزانية العامة	3616	3956	4386	4776
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	500	500	500	500
برنامج تنمية الري و إعداد المجال الفلاحي	**2844**	**2929**	**4109**	**4167**
الميزانية العامة	2844	2929	4109	4167
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-
برنامج التعليم و التكوين و البحث	**973**	**1059**	**1279**	**1221**
الميزانية العامة	972,2	1059	1279	1221

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	0,6	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج الحفاظ على الرصيد النباتي و الحيواني و السلامة الصحية	**690**	**834**	**850**	**904**
الميزانية العامة	690	834	850	904
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية	**119**	**146**	**158**	**171**
الميزانية العامة	119	146	158	171
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة	**664**	**698**	**884**	**851**
الميزانية العامة	664	698	884	851
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
المجموع	**9405**	**10122**	**12167**	**12590**

الجزء الثاني

تقديم برامج الوزارة

I. برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

1. إستراتيجية البرنامج

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج و أهدافه العامة

أولت إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاقتها سنة 2008 اهتماما خاصا لتنمية المنتوجات الفلاحية وذلك باعتماد السلسلة كإطار أمثل لتطوير القطاعات النباتية والحيوانية في إطار اندماج بين مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية وذلك بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين.

وفي إطار الشراكة مع المهنيين، فقد تم التوقيع خلال الفترة 2008- 2014 بين الحكومة والمنظمات البيمهنية على 19 عقود برامج همت غالبية السلاسل الإنتاجية حيث يتوخى من خلالها تحقيق الأهداف التالية:

- التشجيع على الاستثمار الخاص في مختلف حلقات السلسلة،
- تحسين ظروف الإنتاج،
- الرفع من تنافسية السلاسل من خلال تحسين الإنتاجية والجودة والتثمين،
- تحسين ظروف التسويق وولوج الأسواق خاصة التصدير،
- تشجيع التنظيم بين المهني.

وتهدف عقود البرامج إلى الرفع من الإنتاج، حيث يتوقع في أفق 2020 تسجيل زيادات مهمة مقارنة مع موسم انطلاق مخطط المغرب الأخضر في 2008.

ومن جهة أخرى فقد تم وضع مخططات فلاحية جهوية وكذا التوقيع على عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والمتدخلين الجهويين من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الدعامتين الأولى والثانية وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي.

كما اعتمدت الوزارة سياسة إرادية من أجل تنمية الفلاحة التضامنية وذلك من خلال مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر و التي تهدف إلى تحسين دخل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة من خلال شراكة تعاقدية تجمع بين الدولة والمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية. وترتكز هذه المشاريع المندمجة على رؤية تشمل السلسلة بدءا من الإنتاج إلى التثمين أخذا بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد استراتيجية تنمية الفلاحة التضامنية على ثلاث أصناف من المشاريع :

- ✓ **مشاريع التحويل:** وتتضمن مشاريع تحويل سلاسل الإنتاج إلى سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالزيتون واللوز والتين وتستهدف الفلاحين الأكثر هشاشة،
- ✓ **مشاريع التكثيف:** وتخص الفلاحين الذين يمارسون زراعات ذات إمكانيات جيدة تتطلب التكثيف،
- ✓ **مشاريع التنويع** : وتهدف إلى تحقيق مداخيل مكملة للمستفيدين عبر تنمية منتجات خاصة أو منتوجات مجالية كالزعفران و العسل و الأعشاب الطبية .

كما يشكل تثمين المنتوجات الفلاحية وعملية التسويق ركيزتين أساسيتين في مخطط المغرب الأخضر. فبالنسبة لتحويل المنتجات الفلاحية عن طريق التصنيع فإنه يتوقع خلق 6 أقطاب للصناعات الغذائية وهي مناطق صناعية مندمجة من الجيل الجديد ستتوفر على محطات متخصصة في مجالات التحويل والتلفيف واللوجستيك والتجارة والخدمات بالإضافة إلى مركز للبحث والتنمية ومراقبة الجودة لمواكبة المهنيين من أجل تحسين تنافسيتهم وكذا ولوج الأسواق في أحسن الظروف. وقد تم إلى حدود 2014 إنجاز قطبي مكناس وبركان ويوجدان حاليا في مرحلة التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية بهما، وانطلقت في سنة 2013 أشغال تهيئة قطب تادلة.

كما أن تحسين ظروف تسويق المنتوجات الفلاحية سيتم من خلال:

- إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه من خلال وضع مخطط توجيهي يهدف إلى خلق أسواق من الجيل الجديد بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص،
- إصلاح المجازر من خلال تأهيل القطاع وإطلاق مشاريع مندمجة،
- اعتماد الجودة والسلامة الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية،
- تحسين ظروف تسويق المواد الغذائية الموجهة للتصدير من خلال تأهيل الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة.

كما تمت مراجعة المساعدات الممنوحة من طرف الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتوسيعها مع تخصيص موارد مالية مهمة لها. كما تم إرساء نظام للتأمين الفلاحي للحبوب والقطاني مع توسيعه ليشمل للزراعات الزيتية والأشجار المثمرة، قصد تشجيع الفلاحين على الاستثمار في ظل التغيرات المناخية.

ووعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية المحلية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المحلية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر حيث أعدت لها إستراتيجية خاصة للتنمية والترويج لتمكينها من احتلال المكانة التي تليق بها على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن نظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية يشكل احد المحاور الهامة في مخطط المغرب الأخضر وبالخصوص بالنسبة للدعامة الثانية و ذلك عبر ترميز المنتجات الفلاحية عن طريق برنامج الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ و الجودة بهدف الاعتراف ب 5 إلى 6 علامات مميزة للمنتوجات في السنة ونشر

قرارات الاعتراف بالجريدة الرسمية و مواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية لتحسين إنتاج وتسويق منتوجاتهم والرفع من قيمتها المضافة.

أما فيما يخص إصلاح منظومة الإرشاد الفلاحي، فقد تم إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من أجل مواكبة فعالة للمشاريع عن طريق تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة و كذا إشراك المهنيين في هذه المنظومة.

وفي إطار إصلاح القانون المنظم للغرف الفلاحية، فقد تم تدقيق اختصاصاتها ومهامها لتمكينها من القيام بدور فعال في التنمية الفلاحية دون تداخل اختصاصاتها مع أجهزة الدولة. وتتجلى هذه المهام على الخصوص في تكوين الفلاحين و دعم الاستثمار والتشغيل بالعالم القروي و دعم التنظيم المهني الفلاحي.

ب–المسؤول عن البرنامج

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج

ج– الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية تنمية سلاسل الإنتاج : مسؤولة عن إعداد و قيادة البرنامج ،
- ✓ وكالة التنمية الفلاحية،
- ✓ المديرية المالية،
- ✓ المديريات الجهوية و الإقليمية للفلاحة و المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي،
- ✓ المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية،
- ✓ الغرف الجهوية الفلاحية.

2. أهداف و مؤشرات أداء البرنامج

الهدف 1: تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني

المؤشر1: نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية

الوحدة (%)	انجازات 2012	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2020
الحبوب	46	74	62	64	65	68	**70**
الزيوت	2	2	2	7	9	12	**19**
السكر	21	29	38	44	48	51	**62**
اللحوم الحمراء(*)	98	98	98	98	98	98	**98**
الحليب	87	90	92	94	96	96	**100**
منتوجات الدواجن	100	100	100	100	100	100	**100**

(*) استقرار الاكتفاء الذاتي

- **تدقيق المنهجية:**

يتم تحديد نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ستة منتوجات فلاحية أساسية على أساس الموفور من المنتوجات الفلاحية الأساسية الموجهة للاستهلاك الداخلي.

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ مديرية الإحصاء والاستراتيجيات،
- ✓ مديرية تنمية سلاسل الإنتاج،
- ✓ المكتب الوطني للحبوب والقطاني،
- ✓ المديريات الجهوية لوزارة الفلاحة،
- ✓ المنظمات البينمهنية،
- ✓ مكتب الصرف،
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط،

- **حدود و معيقات المؤشر**

إمكانية عدم توفر المعطيات وصعوبة الولوج إليها في مصادرها.

- **تعليق:**

تطور نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتوجات فلاحية أساسية يترجم المجهودات المبذولة لتنمية وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني على جميع حلقات سلسة القيم. ويبقى هذا التطور رهينا بعدة عوامل تتعلق خاصة بالظروف المناخية و الظرفية الاقتصادية للموسم الفلاحي.

الهدف 2: تنمية الفلاحة التضامنية

المؤشر 1: العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها

الوحدة	انجازات 2012	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة الإجمالية المستهدفة
عدد المشاريع	314	427	492	542	634	709	**809**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع العدد المتراكم لمشاريع الدعامة الثانية المصادق عليها من طرف اللجنة التقنية والتي تم إعطاء انطلاقتها على مستوى الجهات الستة عشر للمملكة.

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ وكالة التنمية الفلاحية،
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

بلوغ القيمة المنشودة مشروط بتعبئة الاعتمادات السنوية اللازمة، والقدرة التنفيذية للمصالح اللامركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

المؤشر 2: المساحة المغروسة الإجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر

الوحدة	انجازات 2012	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	64.743	90.770	158.031	193.000	237.550	281.450	**400.000**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع المساحة المتراكمة المغروسة في إطار مشاريع الدعامة الثانية على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ وكالة التنمية الفلاحية،

✓ المديريات الجهوية للفلاحة،

✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

بلوغ القيمة المنشودة مشروط بتعبئة الاعتمادات السنوية اللازمة و كذا العوامل الاجتماعية (انخراط الفلاحين) بالإضافة إلى العوامل المناخية.

الهدف 3: تنمية الترميز و تحسين عرض المنتجات المحلية

المؤشر1: عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
العدد	21	21	29	35	41	47	**50**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم حساب عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها حسب دفاتر التحملات، الخاصة بالمنتوجات التي يمكن استفادتها من هذه العلامات، و المقدمة من طرف التجمعات المهنية المعنية. وتتم دراسة هذه الدفاتر من

طرف اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. في حالة الرأي الإيجابي من طرف اللجنة، يتم الاعتراف بالعلامات المعنية من طرف وزارة الفلاحة و ينشر قرار الاعتراف في الجريدة الرسمية.

- **مصدر المعطيات:**

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يظل المؤشر رهينا برأي اللجنة الوطنية و مدى التزام و إرادة التجمعات المهنية بالانخراط في منهجية التثمين و الرفع من جودة منتوجاتها.

- **تعليق:**

تطور عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها يترجم المجهودات المبذولة لتنمية و الرفع من جودة المنتوجات الفلاحية و المنتوجات المجالية على وجه الخصوص وبصفة عامة يجب أن يبقى منحى التطور تصاعدي.

الهدف 4: تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية

المؤشر 1 :عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء معاملها داخل الأقطاب الفلاحية

الوحدة	انجازات 2012	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
العدد	10	36	50	65	80	100	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم تحديد عدد المستثمرين المرخص لهم ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية باعتبار عدد الوحدات الحاصلة على رخص البناء.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المديريات الجهوية للفلاحة،

✓ المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي،

✓ الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ النتائج المنشودة رهينا بدرجة تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريعهم داخل الأقطاب الفلاحية و بوضع مخطط عمل مفصل لترويج و تسويق هذه الأقطاب بتشاور موسع بين مختلف الشركاء المعنيين.

الهدف 5 : تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

المؤشر 1: عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

الوحدة	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة المستهدفة
عدد	3.800 (*)	3.930	3.200	**1.350**

(*) تعتبر 2013 سنة مرجعية للمقارنة مع السنوات المقبلة

- **تدقيق المنهجية:**

توضح المعطيات الحالية ضعف التأطير الفلاحي، إذ يؤطر كل مستشار فلاحي حوالي 3800 فلاح عوض 1350، التي توصي بها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة. و من أجل ملأ هذا الخصاص، ستعتمد تدخلات المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية على المستشارين الخواص إلى جانب المستشار العمومي بنسبة 75% و 25 % على التوالي.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية،
✓ الشركاء الفاعلين في الميدان في إطار اتفاقيات الشراكة.

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج:

1.3 تنمية سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تحسين فعالية و تطوير سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني عن طريق:

- متابعة و تأطير برامج تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني و المصادقة على المخططات الجهوية لتطوير هذه السلاسل،
- ضبط التزويد بمدخلات الإنتاج،
- السهر على تنفيذ البرامج الرامية إلى تنويع الإنتاج والصادرات من المنتوجات ذات الأصل النباتي و الحيواني،
- إعداد وتتبع عقود البرامج المبرمة بين الحكومة و المهنيين لتنمية سلاسل الانتاج،
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالدعم الافقي الهادفة الى تطوير سلاسل الانتاج الفلاحي،
- تتبع الظرفية الاقتصادية لسلاسل الانتاج (المدخلات، البذور، الاعلاف، تموين الاسواق بالمنتوجات النباتية والحيوانية)،
- تحسين المناخ الاقتصادي والتنظيمي والقانوني المتعلق بتنمية و نجاعة سلاسل الإنتاج.

و تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني برسم سنة 2015 فيما يلي:

- مواصلة إنجاز برامج العمل المسطرة في إطار 19 عقود البرامج المبرمة بين الدولة والمهنيين،
- متابعة إنجاز أنشطة برنامج تحدي الألفية التي تم نقلها من وكالة تنمية الشراكة لفائدة قطاع الفلاحة،
- تجهيز المركزين الجهويين للتلقيح الاصطناعي بالفوارات و عين الجمعة بالمعدات الضرورية وتكوين التقنيين في هذا المجال،
- تنظيم معارض خاصة بالمنتوجات الحيوانية.

2.3 تنمية الفلاحة التضامنية

يهدف البرنامج الفرعي لتنمية الفلاحة التضامنية، إلى تحسين مداخيل صغار الفلاحين بصفة مستديمة. ويعتمد على تجميع تضامني يربط الدولة بالمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية في إطار شراكة تعاقدية، حيث يرتكز على رؤية تشمل السلسلة من الإنتاج إلى التحويل ويأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية.

يشمل برنامج العمل لسنة 2015 على 383 مشروعا خاصا بالفلاحة التضامنية, منها 50 مشروعا جديدا و 333 مشروعا في طور الانجاز و المتعلقة بالفترة ما بين 2010 و2014.

وتتوزع المشاريع الجديدة 50 مشروعا على اثنا عشرة جهة ادارية باستثمار اجمالي يناهز 1256 مليون درهم على مساحة تقدر ب 36.792 هكتارا و لفائدة 49.693 مستفيدا.

وتهم سلاسل الإنتاج النباتية 35 مشروعا و تشمل أساسا الأشجار المثمرة (16 مشروعا) و الزيتون (14 مشروعا)، أما فيما يخص سلاسل الإنتاج الحيوانية، فيبلغ عدد مشاريعها 15 مشروعا تهم أساسا اللحوم الحمراء (6 مشاريع) و سلسلة الحليب (4 مشاريع) و تربية النحل (3 مشاريع).

3.3 تنمية الترميز والمنتوجات المحلية

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال الترميز والمنتوجات المحلية برسم سنة 2015 فيما يلي:

- مواصلة برنامج ترميز المنتوجات الفلاحية و الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ و الجودة الخاصة بها،
- وضع الإطار التشريعي و التنظيمي الخاص بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية،
- تأهيل 15 تجمعا للمنتجين عن طريق المواكبة والدعم لتكثيف وتحسين ظروف الإنتاج باقتناء آليات التثمين ولوازم الإنتاج وتهيئة وصيانة مقرات الانتاج،
- تطوير الشراكات مع المهنيين من أجل تثمين وتسويق المنتوجات المحلية،
- متابعة تنفيذ أشغال بناء الفضاءين اللوجستيكيين بمكناس و الحسيمة الخاصين بتسويق المنتوجات المحلية،
- الترويج للمنتوجات المحلية المغربية في الأسواق الوطنية و الدولية من خلال مواصلة تطوير العلاقات وتنظيم لقاءات مع ممثلي الأسواق الكبرى و المتوسطة ومواكبة سير إمضاء العقود التجارية إضافة إلى تصميم و وضع الوسائل الترويجية داخل نقاط البيع.

4.3 تنمية تثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير البنية التحتية من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية على صعيد مناطق الإنتاج الفلاحي و تطوير الصناعات الغذائية. و تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية الأعمال الفلاحية برسم سنة 2015 في ما يلي:

- الأقطاب الفلاحية:

- أقطاب مكناس وبركان: مواصلة عملية تسويق الأقطاب لدى المستثمرين و إنشاء الوحدات الصناعية بها،
- قطب تادلة: مواصلة أشغال التهيئة و إطلاق عملية تسويق هذا القطب،
- قطب سوس: التوقيع بين الحكومة والجهات المعنية على اتفاقية التثمين وانطلاق أشغال التهيئة،
- قطب الحوز: إنهاء دراسة الجدوى و إنجاز الدراسات التقنية والمالية،
- قطب الغرب: إنهاء دراسة الجدوى و تحديد الموقع النهائي للمشروع و كذا شركة التهيئة.

- مراكز البحث والتنمية ومراقبة الجودة:

  - مركز بركان: مواصلة أنشطة القطب في مجالات البحث و مراقبة جودة المنتوجات الفلاحية و كذا مواكبة المهنيين،
  - مركز مكناس : إنهاء أشغال البناء والتجهيز بالمعدات اللازمة و إنطلاق أنشطته،
  - مركز تادلة :مواصلة أشغال البناء؛
  - مركز سوس: انطلاق أشغال البناء.

- المساهمة في إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه و متابعة الدراسات المتعلقة بإحداث أسواق نموذجية بكل من بركان و مكناس و الرباط وكذا تتبع الاجراءات من أجل إنجازها.

5.3 دعم المؤسسات العمومية للسياسة الفلاحية

- **الاستشارة الفلاحية**

أ- منجزات سنة 2014

لقد تم خلال سنة 2014 مواصلة هيكلة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، بحيث قام المكتب ب:

- وضع وسائل تسيير وتدبير المكتب الوطني للاستشارة،
- دمج الموارد البشرية التابعة للمراكز الفلاحية سابقا في اطار النظام الاساسي الخاص بالمكتب،
- مباشرة تحديث وتجهيز 30 مركز للاستشارة الفلاحية.

كما قام المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية خلال سنة 2014 بمجموعة من العمليات تهدف أساسا إلى مواكبة سلاسل الانتاج والملتقيات والمعارض الفلاحية و مواكبة عملية مكافحة الأمراض الفطرية لزراعة القمح و اعتماد قنوات ودعائم حديثة للتواصل مع الفلاحين و تشجيع الشراكة.

ب- برنامج سنة 2015

خلال سنة 2015 سيعمل المكتب على مواصلة برامجه على النحو التالي:

على الصعيد التنظيمي والإداري:

- إعادة تهيئة البنية التحتية ل 5 مديريات جهوية و 4 مصالح إقليمية و 30 مركز محلي للاستشارة الفلاحية،

- تجهيز المستشارين الفلاحيين بالأدوات التقنية لتحليل التربة و المياه و رصد الأمراض واللوحات المعلوماتية الملائمة للعمل بالميدان من أجل الرفع من قدرة تدخلاتهم لذى الفلاحين،
- تنظيم 60 دورة تكوينية لفائدة 400 مستشار فلاحي من أجل تطوير كفاءاتهم،
- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين التقني للمستشارين الفلاحيين حول إعداد واستعمال الآلات والأدوات الفلاحية،
- مواصلة تزيل المخططات الجهوية للإستشارة الفلاحية على الصعيد المحلي وتفعيلها برصد الوسائل المادية و البشرية الملائمة.

على الصعيد العملي:

يرتكز تدخل المكتب خلال سنة 2015، أساسا على تنفيذ برامج الاستشارة الفلاحية وتأطير الفلاحين من خلال:

- إنجاز برنامج مكثف للحملات التحسيسية والتأطير التقني للفلاحين،
- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج بتعاون مع الشركاء المهنيين و مؤسسات البحث و التكوين،
- إحداث القرية المتنقلة للاستشارة الفلاحية كوسيلة للتواصل وتأطير ومواكبة الفلاحين في مختلف مشاريعهم الفلاحية،
- المساهمة والمشاركة في التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية وكذلك تنظيم الأيام المفتوحة لفائدة الفلاحين،
- تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والانترنيت،
- دعم المرأة القروية في إطار مشاريع الشراكة مع المجموعات ذات النفع الاقتصادي والتعاونيات النسوية،
- أجرأة اتفاقية إنشاء 15000 تعاونية في أفق 2020 بتنسيق مع المديريات الجهوية للفلاحة و المهنيين و العمل على دعم الاستشارة الفلاحية الخاصة.

- **الغرف الفلاحية**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال دعم الغرف الفلاحية برسم سنة 2015 فيما يلي:

أ- تجهيز الغرف الفلاحية

سيتم التركيز بصفة خاصة على تجهيز المقرات الجديدة التي سيتم الانتهاء من أشغال بنائها مع مواصلة تجهيز الغرف الفلاحية بالاحتياجات الضرورية.

ب- مساهمة الغرف الفلاحية في التنمية

تتجلى الأنشطة التنموية التي تقوم بها الغرف الفلاحية أساسا في:

- المساهمة في إنجاز مشاريع فلاحية تنموية تندرج في مجال المخططات الجهوية الفلاحية بمناطق نفوذ كل غرفة وذلك في إطار تعاقدي،
- تكوين وإخبار الفلاحين وتأطير المنظمات المهنية الفلاحية،
- المساهمة في تنظيم التظاهرات والمعارض الفلاحية الجهوية.

II. برنامج تنمية الري وإعداد المجال الفلاحي

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يغطي المجال الفلاحي الوطني مساحات من الأراضي والمراعي (خارج المجال الغابوي) تقدر بحوالي 62 مليون هكتار، أي ما يفوق 86 % من المساحة الإجمالية منها:

- 8,7 مليون هكتار قابلة للزراعة (أي ما يناهز 12 % من المساحة الاجمالية)
- 53 مليون هكتار رعوية (أي 74 % من المساحة الاجمالية).

تبلغ المساحات المسقية 1.5 مليون هكتار أي 17 % من الأراضي القابلة للزراعة،في حين تمثل الأراضي البورية 7.2 مليون هكتار. ويعد إعداد المجال الفلاحي إحدى البوابات الرئيسية لسياسات التنمية الفلاحية والقروية.

ففي المناطق المسقية ونظرا لندرة الموارد المائية بفعل التأثير المزدوج لمحدوديتها وتفاقمها من جراء التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على المياه وتكلفة تعبئة موارد مائية أخرى جديدة، يبقي التحدي الأكبر هو تحسين إنتاجية الماء ومستوى تثمينه.

في هذا الصدد، يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للتحكم في المياه و ترشيد استعمالها وإعداد المجال الفلاحي لكونهما ركائز أساسية لتحسين إنتاجية الماء وخصوبة الأراضي الفلاحية في أفق تنمية مستدامة للنشاط الفلاحي.

و قصد مواجهة التحديات المشار إليها أعلاه، ينقسم برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي إلى أربعة برامج فرعية كبرى مهيكلة وهي كالآتي :

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي الذي يرمي إلى تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية من الري التقليدي إلى الري الموضعي مما سيمكن من إثمار ما يقرب من 1,4 مليار م3/سنويا من الماء، وستهم مشاريع التحويل الجماعي مساحة تقدر ب 220 ألف هكتار بدوائر الري الكبير أما فيما يخص مشاريع التحويل الفردي فستشمل مساحة تقدر ب 335 ألف هكتار على مستوى الضيعات الفلاحية،
- برنامج توسيع الري الذي يهدف إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز. وسيمكن هذا البرنامج من تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة

السدود للري و تحسين توزيعها و تقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي وبالتالي الرفع من دخل الفلاحين و كذا الحد من الهجرة القروية. هذا و تبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 160 ألف هكتار موزعة على 9 جهات،

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري و التي تهدف إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية للري العمومية في إطار عقود التدبير المفوض، إضافة إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية وإضفاء الطابع المهني الاحترافي على خدمة المياه،
- برنامج إعداد المجال الذي يهم إعادة تأهيل وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط واستصلاحها وإعداد الأراضي الرعوية وتنظيم تدفق الرعاة الرحل والإعداد العقاري والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

ب. المسؤول عن البرنامج

مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.

ج.الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي : التوجيه الاستراتيجي وتنسيق البرنامج؛
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي: إنجاز البرنامج و تنفيذه؛
- ✓ المديرات الجهوية للفلاحة : إنجاز البرنامج و تنفيذه.

2. أهداف و مؤشرات البرنامج

الهدف 1: تحسين مردودية أنظمة الري

المؤشر 1: المساحات المسقية التي تمت عصرنتها

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة الإجمالية المستهدفة
هكتار	8500 معادل هكتار المعصرن 0 هكتار معصرن	18000 معادل هكتار المعصرن 0 هكتار معصرن	30000 معادل هكتار المعصرن 15000 هكتار	45000 معادل هكتار المعصرن 40000 هكتار	**218 000**

	مسقي	مسقي	معصرن مسقي	معصرن مسقي	

- **تدقيق المنهجية :**

✓ معادل –هكتار–المعصرن :

البسط: مجموع الاعتمادات المؤدات و المتعلقة بصفقات الأشغال و اللوازم وخدمات المساعدة التقنية.

المقام: متوسط تكلفة هكتار معصرن محسوب على أساس التكلفة الأولية للمشروع.

✓ هكتارات معصرنة مسقية : المساحة التي تمت عصرنتها فعليا (تسلم أشغال)، ويمكن وضع المياه رهن إشارة الفلاحين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي،

✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي،

✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

تحقيق النتائج المتوخاة مشروط بتعبئة الاعتمادات السنوية الضرورية وانضمام وانخراط الفلاحين في المشاريع وقدرة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي و المديريات الجهوية للفلاحة في التحكم في المنشئات.

المؤشر2: المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	164 000	204 000	254 000	300 000	**550 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يهم مجموع المساحات المجهزة بالري بالتنقيط على الصعيد الوطني منذ سنة 2008.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي .

- **حدود و معيقات المؤشر:**

تحقيق النتائج مرتبط بتبني الري بالتنقيط من طرف الفلاحين و وجود الأموال اللازمة المخولة للإعانات الممنوحة من طرف الدولة و كذا قدرة المقاولات المتدخلة في المشاريع.

الهدف 2: تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الانجاز

المؤشر 1 : المساحات الجديدة المجهزة

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة الإجمالية المستهدفة
هكتار	5452	3000	6867	6000	**157580**

- **تدقيق المنهجية:**

المؤشر هو "معدل الهكتارات المنجزة "كلفة الكميات المنجزة سنويا مقارنة بمتوسط تكلفة الهكتار الواحد من كل مشروع (التكلفة الإجمالية للمشروع / المساحة الكلية للمشروع).

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي .

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) ، انخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي، قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

الهدف 3: تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي

المؤشر 1 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط

الـــــوحـــدة	إنجازات	إنجازات	توقعات	توقعات	القيمة الإجمالية المستهدفة

	2012	2013	2014	2015	
الهكتار	10 000	10 000	10 000	10 000	**100 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المستصلحة سنويا على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) ، انخراط الفلاحين في مشاريع الاعداد الهيدروفلاحي، قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

المؤشر 2 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	700	1000	1000	-	**10 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي .

- **حدود و معيقات المؤشر :**

يرتبط تحقيق النتائج بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) ، انخراط الفلاحين في مشاريع الاعداد الهيدروفلاحي، قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز صفقات الاشغال...

المؤشر 3 : مساحات المراعي المجهزة

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	700	225	3000	15000	**300 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) ، انخراط الفلاحين في مشاريع الاعداد الهيدروفلاحي، قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

1.3 البرنامج الوطني لاقتصاد الماء في السقي

- مشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي

ستعرف سنة 2015 متابعة الدراسات على مساحة 96.000 هكتار.أما بالنسبة للأشغال فمن المرتقب إنتهاءها على مساحة 15.500 هكتار و استمرارها على مساحة 49.800 هكتار. و ستنطلق على مساحة إضافية جديدة تناهز 13.000 هكتار.

- مشاريع التحويل الفردي إلى الري الموضعي

سيمكن برنامج 2015 من تغطية حوالي 50.000 هكتار إضافية لتصل المساحة الإجمالية المسقية بالتقنيات المقتصدة في الماء إلى 459.000 هكتار، ما سيمثل 32% من المساحة المسقية على الصعيد الوطني و 65% من المساحة المرتقبة في أفق 2020 .

2.3 برنامج توسيع الري:

ستعرف سنة 2015 متابعة الدراسات على المساحة المتبقية من البرنامج (104 ألف هكتار) لتصل المساحة الإجمالية قيد الدراسة إلى 100 % (160.000 هكتار).

أما في ما يخص الأشغال فسيتم مواصلتها على مساحة 35.480 هكتار وانطلاقها على مساحة 4500 هكتار منها 2500 هكتار تخص مشروع التجهيز الهيدروفلاحي للمحيط السقوي لأسجن بإقليم وزان الذي تبلغ كلفته 500 مليون درهم 80% منها ممولة من المنحة القطرية .كما سيتم إطلاق الري على مساحة 3400 هكتار في مشروع دار خروفة .

3.3 برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري:

سيتم خلال سنة 2015 :

- إنهاء حملة الاكتتاب، نزع الملكية والدراسات التنفيذية وانطلاق الأشغال لمشروع أزمور بئر الجديد على مساحة 3.200 هكتار من طرف شركة المشروع المفوض لها،
- إنجاز المرحلة الثانية من دراسة هيكلة وإسناد التدبير المفوض لخدمة مياه الري لمشروع دار خروفة بإقليم العرائش على مساحة 21.000 هكتار، وذلك بتنفيذ طلب العروض الدولي المفتوح لتدبير واستغلال البنيات التحتية لري المشروع الذي الذي يوجد حاليا قيد الأشغال من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للوكوس،
- إطلاق طلب العروض لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلق بتحلية مياه البحر لإنقاذ منطقة إنتاج البواكر بسهل شتوكة أيت باها تهم مساحة 13.600 هكتار بكلفة إجمالية تناهز 2,7 مليار درهم بسوس ماسة،

- استكمال التركيبة المالية المتعلقة بمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الغرب على مساحة 42.800 هكتار بالغرب تهم جزءا من الشطر الثالث للري بكلفة إجمالية تناهز 6 مليار درهم.

4.3 برنامج إعداد المجال الفلاحي:

تهم التدخلات المبرمجة صيانة شبكة ومنشآت الري المتواجدة في مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي على مساحة تناهز 682 ألف هكتار.

كما سيتم العمل على استصلاح منشآت السقي الصغير والمتوسط على مساحة 17 ألف هكتارا موزعة على 38 إقليما.

فيما يخص الإعداد العقاري، يرتقب استكمال مشاريع ضم الأراضي على مساحة تناهز 75 ألف هكتار وكدا متابعة برامج المحافظة على الأراضي الفلاحية.

بالإضافة إل هذه العمليات، سيتم إنطاق إنجاز برنامج تنمية المراعي وتنظيم ظاهرة الترحال بالمناطق الشبه الصحراوية والصحراوية لجهتي سوس ماسة درعة و كلميم السمارة. و فيما يلي أهم مكونات هذا المشروع:

- غرس الشجيرات العلفية وخلق محميات رعوية على مساحة 000 357 هكتار وإنشاء و تجهيز نقط الماء الخاصة بتوفير ماء شرب الماشية وكدا تنظيم مربي الماشية و تقوية قدراتهم،
- تطوير وتثمين مختلف سلاسل الإنتاج المرتبطة بالمراعي (إنتاج اللحوم و الحليب ؛ العسل؛ الأعشاب العطرية والطبية؛ السياحة الإيكولوجية؛...)،
- إنشاء البنيات السوسيو- إقتصادية : تهيئة شبكة المسالك على طول 588 كلم ودعم ولوج الرحل و أبنائهم إلى الخدمات التعليمية و الصحية الأساسية.

أما فيما يخص البرنامج المرتقب لسنة 2015 فهو كالتالي:

- خلق محميات رعوية على مساحة 12000 هكتار،
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 7000 هكتار،
- تهيئة المسالك الرعوية على طول 155 كلم،
- استكمال الأنشطة المرتبطة بالتحسيس وتكوين الكسابة والشركاء،
- تفعيل عمل اللجن على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي لتنسيق وتنظيم وتتبع العمل الميداني بين جميع الشركاء المعنيين.

III. التعليم والتكوين و البحث

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

أدت قلة الموارد وضعف تناسق استخدامها بالإضافة إلى الضعف الملاحظ في ما يتعلق بالحكامة والتنظيم، إلى وضع جهاز للبحث والتنمية في المجال الزراعي ذي تأثير غير كاف، وجهاز للتكوين المهني ينبغي إعادة تعديله، وجهاز مستقطب للتعليم العالي الذي يحتاج إلى االإصلاح.

وإجمالا، لم يتم بعد ضبط سلسلة القيم المتكونة من ثلاث حلقات (تحديد الحاجيات، إعداد الاستجابة لها والتحويل /الإدماج)،إذ تشتغل الأجهزة الثلاث بصعوبة وبتفاعل ضئيل في ما بينها. كما يجب أن يتطور النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في اتجاه انفتاح مع محيطه، أي التعاون الوطيد ثم الاشتراك القوي ثم الانخراط الفعال للقطاع الخاص، لنصل إلى توجيه النظام بواسطة المهنيين.

انطلاقا من هاته المعطيات، تم وضع إستراتيجية جديدة للبحث والتكوين الفلاحي تستجيب لأهداف مخطط المغرب الأخضر وتتوخى الانخراط الفعلي لجميع القطاعات المعنية بهذه المنظومة. وتتوقع هاته الإستراتيجية إعادة صياغة مخطط التنظيم والحكامة لهاته المنظومة و الرفع من الموارد المخصصة لها.

فيما يخص البحث الزراعي، ترمي الإستراتيجية إلى تطوير النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي لخدمة فلاحة تضامنية وتنافسية ومستدامة و ذلك عبر:

- التأكد من ملائمة عرض التكوين والبحث مع الحاجيات التي يفرضها مخطط المغرب الأخضر،
- ضمان تحويل الكفاءات والمعارف التي تلبي حاجيات الفلاح،
- إشراك المهنيين في اشتغال النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعيين وتسييره وتمويله،
- تشجيع إدماج كافة الفاعلين المعنيين بالتكوين والبحث،
- تركيز أهداف الفاعلين على الالتزام بالأداء وتقييمهم.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز البحث الزراعي في ما يلي:

- ارتفاع عدد الباحثين من 180 حاليا إلى 350 في أفق سنة 2020،
- ارتفاع عدد التقنيين من 220 حاليا إلى390 في أفق سنة 2020.

فيما يخص التعليم العالي، ترتكز الإستراتيجية على مواصلة إعداد الموارد البشرية بهدف تلبية حاجيات تنمية القطاع الفلاحي من خلال تكوين المهندسين والأطباء البياطرة مع كل ما يواكب هذا من مراجعة البرامج لجعلها أكثر ملائمة مع حاجيات تنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، و كذا تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التعليم العالي في ما يلي:

- انتقال عدد حاملي الشهادات سنويا من 410 حاليا إلى 000 1 في أفق سنة 2020،
- تمويل 50 دكتوراه سنويا من طرف الدولة،
- انتقال عدد الأساتذة الباحثين من 320 حاليا إلى560 في أفق سنة 2020.

فيما يخص التكوين المهني الفلاحي، تقترح الإستراتيجية إعادة تنظيم كلي لشبكة المؤسسات من أجل تعزيز التعاون و التلاحم وتجمع الوسائل، وكذا إطار تنظيمي جيد ومحفز و دلك عبر:

- وضع مخطط رئيسي للتكوين في المهن الفلاحية،
- إحداث أقطاب متعددة المراكز للتكوين المهني الفلاحي (على شكل مؤسسات عمومية)،
- وضع مخطط لتحسين جهاز التكوين المهني.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التكوين المهني في ما يلي:

- ارتفاع عدد خريجي التكوين الأولي سنويا من 2100 حاليا إلى 4750 في أفق سنة 2020،
- ارتفاع عدد خريجي التكوين عن طريق التعلم سنويا من 4200 حاليا إلى 12150 في أفق سنة 2020،
- انتقال القدرة الاستيعابية لشبكة المؤسسات في ما يتعلق بعدد المقاعد البيداغوجية من 4830 حاليا إلى 8860 في أفق سنة 2020،
- ارتفاع عدد الموظفين المكلفين بالتكوين من 280 حاليا إلى 1260 في أفق سنة 2020.

ب- المسؤول عن البرنامج

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

ج- الجهات الفاعلة

- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ مؤسسات التعليم العالي والبحث،
- ✓ مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي،
- ✓ مركز الموارد للدعامة الثانية.

2. الأهداف ومؤشرات الأداء

الهدف 1 : توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين

المؤشر 1 :نسبة إدماج الخريجين من مؤسسات التعليم العالي

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة
%	85	90	95	98	98	**98**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر مجموعة من الدراسات الاستقصائية.

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث،
- ✓ مديرية الموارد البشرية،
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

انخفاض عدد التوظيفات من طرف الدولة أو على مستوى القطاع الخاص قد يشكل إكراها لهذا المؤشر.

- **تعليق:**

يمكن هذا المؤشر من قياس درجة رضا المهنيين بأهمية وبجودة برامج التكوين وملائمة التكوين حسب حاجيات القطاع.

المؤشر2 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة
%	-	75	80	90	90	**90**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر مجموعة من الدراسات الاستقصائية.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث،

✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يعد تعدد المتدخلين عائقا أساسيا لهذا المؤشر.

- **تعليق:**

تشمل الدراسات الاستقصائية عينة تمثل المهنيين لكل سلسلة أو السلاسل ذات الأولوية. سيبقى القاسم المشترك (مجموع المهنيين موضوع الدراسة) على ما هو عليه لإعطاء تصور حول تطور المؤشر. وبإمكان تغيير المهنيين المستهدفين بالدراسة دون تغيير عددهم.

الهدف 2 : تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي

المؤشر 1 : العدد السنوي لإصدارات الباحثين و الأساتذة الباحثين

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة

عدد	450	450	473	500	550	**910**

- **تدقيق المنهجية:**

العدد السنوي لإصدارات الباحثين و الأساتذة الباحثين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مؤسسات التعليم العالي والبحث،
✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفير الموارد البشرية والمالية.

- **تعليق:**

تعتبر المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر أساس منظومة التتبع والتقييم والتطوير، والذي سيكون محل اهتمام في إطار الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين والبحث الفلاحي.

الهدف 3 : تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

المؤشر 1 : نسبة تأطير المتدربين المكونين (المردودية الداخلية)

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة
%	75	80	90	90	90	**95**

- **تدقيق المنهجية:**

احتساب نسبة النجاح سنويا وعلى مدى سنتين من التكوين، والتي تعبر عن نسبة عدد المتدربين الناجحين (مرور أو نيل شهادة) على العدد الإجمالي للمتدربين المسجلين.

- **مصدر المعطيات:**

محاضر المداولات لنتائج آخر السنة بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **تعليق:**

يعكس هذا المؤشر جودة التكوين الملقن وجودة تأطير المتدربين من طرف المكونين وأيضا جودة ظروف الاستقبال والسكن و يعطي معلومات حول نسبة الانقطاع عن الدراسة.

المؤشر 2: نسبة إدماج الخريجين (المردودية الخارجية)

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة
%	70	72	75	77	80	**80**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر دراسة استقصائية مع الخريجين 9 أشهر بعد تخرجهم من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصدر المعطيات:**

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود ومعوقات المؤشر:**

يبقى إنجاز هذا المؤشر رهينا بالحصول على نسبة مهمة من الأجوبة المعبر عليها من خلال الاستمارات.

- **تعليق:**

هذه الدراسة الاستقصائية سوف تمكننا من تحديد نسبة إدماج الخريجين وقياس درجة رضا المهنيين وجودة برامج التكوين و ملائمة التكوين و التشغيل بصفة عامة.

3. تقديم المشاريع / العمليات المتعلقة بالبرنامج

1.3 التعليم العالي الفلاحي

يتميز البرنامج المزمع تنفيذه خلال سنة 2015، فيما يخص التعليم العالي، بالشروع في تطبيق البرامج المنبثقة عن إستراتيجية التكوين والبحث الفلاحي خصوصا ما يتعلق بتعزيز وتأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي قصد الرفع من الطاقة الإستيعابية في أفق 2017 وتحسين فضاء التسيير والتعليم واستقبال الطلبة.كما سيتم العمل على المصادقة على القانون المتعلق بإنشاء القطب المتعدد الاختصاصات للتعليم العالي الفلاحي. وفي هذا الصدد، سيتمحور برنامج العمل على ما يلي :

- الاستمرار في تكوين المهندسين والأطباء البياطرة،
- المصادقة على القانون المتعلق بإنشاء القطب المتعدد الاختصاصات للتعليم العالي الفلاحي،
- تعزيز وتأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي قصد الرفع من الطاقة الاستيعابية في أفق 2017،
- ترميم وإصلاح البنايات الحالية لاستقبال الطلبة والتدريس في أحسن الظروف،
- تجهيز المختبرات، والقاعات الخاصة بالأشغال التطبيقية بالمعدات العلمية والمعلوماتية والسمعية البصرية وذلك قصد تقوية المناهج البيداغوجية للتعليم وتشجيع وحدات البحث وتنمية الأنظمة التجريبية والأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي،
- التكوين المستمر للعاملين بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

2.3 البحث ا لزراعي

من المتوقع أن يتم خلال سنة 2015 العمل على المصادقة على القانون والمراسيم التطبيقية لإحداث:

- مجلس التوجيه الاستراتيجي للبحث الزراعي،
- صندوق تنافسي لتمويل البحوث التي تستجيب للأولويات الوطنية،
- وحدات مشتركة للبحوث تضم مؤسسات وتخصصات متعددة وكذلك العمل على إنشاء هيئة لتثمين نتائج البحث الزراعي ،
- العمل على تعميم الشبكة الافتراضية أرضنا على الصعيد الوطني في أفق نهاية 2015. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تلعب هذه الشبكة دورا مهما في تقوية التعاون جنوب – جنوب من خلال نقل الخبرات المغربية ودعم بلدان غرب إفريقية في إنشاء شبكات مماثلة أو حتى في وضع شبكة افتراضية إفريقية،
- تنظيم الدورة التاسعة لجائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع والبحث في المجال الفلاحي.

أما فيما يخص أهم البحوث المبرمجة من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي برسم سنة 2015 فإنها ستتمحور حول المواضيع التالية :

- متابعة برنامج البحث و البحث والتنمية على المدى المتوسط بالنسبة لسلاسل الإنتاج وفق الأولويات المنبثقة عن الدراسة الإستراتيجية للتكوين والبحث الفلاحي والتي تم المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة،
- مواصلة مشروع خريطة خصوبة التربة للأراضي الزراعية بالمغرب : شراكة نموذجية مع المجمع الشريف للفوسفاط ووزارة الفلاحة،
- تتبع الموسم الفلاحي وكذا التقديرات الأولية لإنتاج الحبوب عبر أول نظام وطني،
- إطلاق برنامج جديد لاكثار النخيل من صنف المجهول (500 ألف أنبوب المختبرات في أفق 2017) ،
- برنامج لاكثار الأصناف الجديدة من الحوامض ،
- إطلاق برنامج جديد للبحث يخص شجرة الأركان،
- إطلاق برنامج جديد للزعفران بشراكة مع الفدرالية البيمهنية المغربية للزعفران و كذلك الورد العطري بشراكة مع الفدرالية البيمهنية المغربية للورد،
- متابعة وانجاز المعهد الوطني للبحث الزراعي ل 146 برنامج البحوث والبحث والتنمية في أفق 2016 وفق إستراتيجية التكوين والبحث الفلاحي.

3.3 التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

من المتوقع أن يتم خلال سنة 2015 :

- تكوين ما مجموعه 13876 متدربا منهم 1135 تقني متخصص و1313 تقني و 10 000 متدرج،
- اعتماد حكامة جديدة لتسيير منظومة التكوين المهني الفلاحي عن طريق وضع المؤسسات في أقطاب جهوية للتكوين،
- العمل على تنفيذ 12 مخطط مديري جهوي للتكوين بشراكة مع المهنيين والتنظيمات البيمهنية لتزويد القطاع باليد العاملة المؤهلة،
- إطلاق برنامج العمل بالمركز الوطني للهندسة البيداغوجية وتكوين 100 مكون.

IV. الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي و السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يشمل هذا البرنامج المجالات التالية:

- **الحفاظ على الثروة الحيوانية و السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية:**

✓ **الوقاية من الأمراض الحيوانية و المراقبة الصحية للقطيع**

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى :

- توفير السلامة الصحية للقطيع الوطني درءا للأمراض الحيوانية المعدية عن طريق القيام بأنشطة محاربة ورصد الأمراض الحيوانية؛
- المراقبة الصحية إزاء معظم الأمراض الحيوانية المتواجدة على صعيد التراب الوطني والغير متواجدة بالبلاد و مواصلة وتكتيف أنشطة الرصد و المراقبة الصحية في نقط الحدود، من أجل حماية القطيع الوطني وكذا استمرار التأهيل الصحي لقطاع الدواجن.

✓ **ترقيم وتتبع مسار الحيوانات**

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ترقيم القطيع حسب المنظومة المعلوماتية للنظام الوطني لترقيم و تتبع مسار الحيوانات، و سيتم في المرحلة الأولى ترقيم الأبقار و الإبل عن طريق اقتناء الحلقات (الالكترونية و البلاستيكية) و قارئ الحلقات الالكترونية و كذالك تطوير الحلول المعلوماتية المخصصة تحديدا لتخزين المعطيات المسجلة و لتمكين تتبع الأحداث عند الحيوانات المرقمة.

✓ **السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية او ذات الاصل الحيواني**

تستهدف هذه الإجراءات بموجب هذا البرنامج الفرعي :

- ضمان سلامة المنتجات المحلية والمستوردة لحماية صحة المستهلك وحماية البيئة؛
- تحسين جودة المنتجات من أجل التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية والدولية؛

- المراقبة الصحية البيطرية على طول سلسلة الإنتاج و التوزيع للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني و الأعلاف.

- **حماية الرصيد النباتي و السلامة الصحية للمنتجات الزراعية :**

✓ **حماية الرصيد النباتي**

يرتكز هذا البرنامج الفرعي على العمليات التالية :

- تدبير أزمات الصحة النباتية التي يواجهها المغرب، وهي استئصال سوسة النخيل الحمراء و الحد من انتشار مرض اللفحة النارية و تحديد بؤر مرض التريستيزا وكذا الحد والسيطرة على مكافحة حفارة أوراق الطماطم،
- تتبع الحالة الصحية للمزروعات و مخططات رصد الآفات الزراعية وتقديم الدعم الفني والخبرات لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال وقاية النباتات ومراقبة الصحة النباتية داخل البلاد وعبر نقط الحدود.
- مراقبة الصحة النباتية داخل البلاد و عبر نقط العبور عند الاستيراد و التصدير.

✓ **ترخيص المدخلات الكيماوية**

يرتكز هذا البرنامج على عنصرين رئيسيين وهما:

- ترخيص المبيدات الزراعية وكذا اعتماد المؤسسات المستوردة و الموزعة لها
- ترخيص استيراد الأسمدة والركائز الزراعية

✓ **المكافحات الكبرى**

يرتكز هذا البرنامج الفرعي على المكافحات الكبرى التي تهم مكافحة القوارض والطيور الضارة بالزراعات وحماية الغابات ومراقبة آلات رش المبيدات الزراعية.

✓ **مراقبة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي عبر:**

- مراقبة جودة وصحة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي في الأسواق المحلية وكذا عند نقط العبور؛
- مراقبة المواد الغذائية ذات أصل نباتي في الأسواق المحلية وكذا عند الاستيراد.

ب–المسؤول عن البرنامج

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

ج- الجهات الفاعلة

- ✓ المصالح البيطرية،
- ✓ مديرية المراقبات وحماية النباتات،
- ✓ المديرية الإدارية والمالية

2. أهداف و مؤشرات البرنامج

الهدف 1: تقوية المراقبة و الحماية الصحية للقطيع الوطني و تحسين سلامة و جودة المواد الحيوانية

المؤشـــــر 1: عدد إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة

الـــــو حـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	73	64.2	75	80	80	80	**80**

- **تدقيق المنهجية:**

- ✓ طريقة الحساب: عدد الحيوانات الملقحة أو المعالجة أو التي تم الكشف عنها بالمقارنة مع العدد المقدر للحيوانات المعنية بالبرامج الوقائية الخاصة بالأمراض الحيوانية (أبقار، ماعز، أغنام، إبل، خيليات، كلاب مملوكة).
- ✓ محـــــيط المؤشـــــر: مجموع التراب الوطني
- ✓ منحى تطور المؤشر: يتغير حسب تطور الوضعية الصحية للأمراض الحيوانية (الطابع غير المرتقب لبعض الأمراض الحيوانية).

- **مـــــصدر المعطيات:**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حـــــدود و معيقات المؤشر:**

يتعلق بعملية تقدير عدد رؤوس الحيوانات المعنية بمختلف البرامج الوقائية.

- **تـــعلـــــيـــــق:**

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة إنجاز البرنامج الوقائي المتعلق بتتبع و تقييم الأنشطة الخاصـــــة بالوقاية من الأمراض الحيوانية.

المؤشر 2: نسبة الحيوانات المرقمة

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	-	-	33,3 *	100*	100*	100*	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب:** عدد الحيوانات التي تم ترقيمها (أبقار، إبل) بالمقارنة مع العدد المقدر لرؤوس القطيع المعني بالترقيم،

✓ **محـــــيط المؤشـــــر:** مجموع التراب الوطني.

- **مـــــصدر المعطيات:**

الجمعيات المهنية و المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حـــــدود و معيقات المؤشر:**

يسمح المؤشر السالف الذكر بقياس، بدقة جيدة، نسبة الحيوانات التي تم ترقيمها لأن احتمال ضياع حلقات الترقيم عند الحيوانات المرقمة يبقى ضعيفا (نسبة أقل من 1% حسب كل صانع لهذه الحلقات).

- **تـــعلـــــيـــــق:**

تسمح نسبة ترقيم الحيوانات بقياس التقدم المُحرز الخاص بالأنشطة المـــــــرتقبة الخاصة بترقيم الحـــــــيوانات و سيتم ترقيم القطيع الوطني للأبقار و الإبل بكيفية تدريجية على مضي سنوات 2014 و2015. وبعد ستتم مواصلة هذه العملية فقط عند الولادات الجديدة ابتداء من سنة 2016.

المؤشـــــر 3: نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة

الـــــوحـــد ة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	57	56,5	55	58	59	60	**60**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب** : كمية اللحوم المراقبة بالمجازر من طرف المصالح البيطرية / كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني،

✓ **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مـــــصدر المعطيات :**

✓ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بالنسبة للحوم المراقبة،

✓ ومديرية تنمية سلاسل الإنتاج بالنسبة لكمية اللحوم الحمراء المنتجة على المستوى الوطني.

- **تـــعلـــــيـــــق:**

يمكن المؤشر من التعرف على نسبة تغطية المراقبة الصحية (من طرف المصالح البيطرية) للحوم الموجهة للاستهلاك الوطني.

الهدف 2: تعزيز رصد وحماية الرصيد النباتي وتحسين سلامة وجودة المنتجات النباتية أو ذات الأصل النباتي

المؤشر1: عدد الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة

الـــــوحـــد ة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
عدد	3 273	3109	2500	2500	2600	2800	**3000**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب** : الضيعات المستهدفة والتي تمت متابعتها خلال السنة من قبل مصالح حماية النباتات من أجل تقييم الحالة الصحية للمزروعات،

✓ **نطاق المؤشر** :التراب الوطني.

- **مـــــصدر المعطيات :**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **حـــــدود و معيقات المؤشر:**

يبقى تحقيق هذا المؤشر رهينا بتعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات أو الاستعانة بمصادر خارجية عبر تفويض بعض الأنشطة إلى الخواص.

- **تعليق:**

يمكن المؤشر من معرفة الحالة الصحية للمزروعات ووضع الآفات الضارة المستهدفة.

المؤشر 2 : كمية البذور والاغراس المعتمدة

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
الكمية	1 651 000 قنطار بذور 29 080 000 شتلة	2 029 521 قنطار بذور 30 000 000 شتلة	100 000 قنطار بذور 34 000 000 شتلة	1 900 000 قنطار بذور 25 000 000 شتلة	2 000 000 قنطار بذور 26 000 000 شتلة	2 100 000 قنطار بذور 27 000 000 شتلة	**2 800 000 قنطار بذور 30 000 000 شتلة**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب** : كمية البدور المعتمدة وكمية الشتائل المعتمدة؛

✓ **نطاق المؤشر** : اهم جهات انتاج البدور والاغراس.

- **مـــــصدر المعطيات:**

✓ المصالح المركزية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية،

✓ مهنيي القطاع.

- **حـــــدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفر الإمكانيات المادية و البشرية.

- **تعليق:**

يمكن المؤشر من ضبط تطور استعمال البدور والاغراس المعتمدة من طرف الفلاحين.

الهدف 3 : ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية

المؤشر 1: النسبة المئوية للمختبرات أو المجالات المعتمدة التي عرضت للإعتماد

الـــــوحـــدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب:** عدد المختبرات أو مجالات التحليل بالمختبرات المعتمدة من بين التي عرضت للاعتماد؛

✓ **نطاق المؤشر:** مدن تواجد مختبرات المكب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **مـــــصدر المعطيات:**

مؤسسات إعتماد المختبرات الجهوية للتحاليل و الأبحاث البيطرية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **تعليق:**

المؤشر يساعد على ضمان موثوقية التحليلات والخدمات التي تقدمها مختبرات المكتب.

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

1.3 الوقاية الصحية للثروة الحيوانية و الحماية الصحية للمنتجات الحيوانية

يتميز البرنامج المزمع تنفيذه خلال سنة 2015 بالعمليات التالية :

- مكافحة وتطويق حشرة سوسة النخيل الحمراء و أمراض التريستزا على الحوامض واللفحة النارية للورديات،
- رصد ومراقبة أهم الأمراض الحيوانية المعدية أو المتنقلة للإنسان،
- مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية : 25 مليون رأس (الحمى القلاعية، جدري الأغنام وطاعون المجترات الصغيرة، ...)،
- تنفيذ البرنامج الوطني لترقيم الأبقار والإبل وفق المنظومة الجدية للترقيم (3 مليون رأس مرتقبة) و تسجيل 350 صنف جديد في السجل الرسمي،
- اعتماد وترخيص المؤسسات المنتجة والمحولة للمواد الغذائية (3000 وحدة)،
- الحفاظ على عملية مراقبة المواد الغذائية الحيوانية ومن أصل حيواني: 400.000 طن من اللحوم و 550.000 طن من منتجات البحر.

2.3 حماية الرصيد النباتي ومراقبة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي

سترتكز حماية التراث النباتي خلال سنة 2015 أساسا على ما يلي:

- مراقبة واعتماد البذور والأغراس : اعتماد 1,8 مليون قنطار من البذور و 25 مليون غرسة من الأشجار المثمرة وتسجيل 350 صنف جديد في السجل الرسمي،

- مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي (حوالي 180.000 عملية مراقبة) وتحليل 18500عينة،
- اعتماد وترخيص المؤسسات المنتجة والمحولة للمواد الغذائية : 3000 وحدة،
- إعداد النظام التقني لإنتاج ومراقبة و توضيب واعتماد أغراس التين و بصيلات بذور كروم الزعفران و أغراس ورد العطر،
- مراقبة ورصد الآفات الزراعية الغير الموجودة بالمغرب ومراقبة الصحة النباتية في نقط الحدود ،
- تفعيل مشروع إتلاف المبيدات المنتهية الصلاحية والممول من طرف صندوق البيئة العالمية بالتنسيق مع منظمة الزراعة والتغذية،
- العمل على إحداث وحدة تبخير الفواكه الاستوائية بالداخلة قصد منع تسرب آفات الحجر الزراعي الخطيرة،
- إحداث مشروع قانون مراقبة آلات رش المبيدات،
- تفعيل مشروع التوأمة مع الإتحاد الأوربي حول مبيدات الآفات الزراعية والأسمدة ابتداء من2 مارس،

3.3 تنمية المختبرات

قد تم في هذا الإطار، خلال سنة 2014:

- بدء أشغال بناء مختبر وطني مرجعي لمراقبة وتحليل البذورو الشتائل ببوزنيقة،
- إنشاء مختبرات القرب في إطار القطب الفلاحي بكل من جهة مكناس وبركان،
- إنهاء أشغال بناء المختبر الجهوي بمكناس و الدار البيضاء.

أما خلال سنة 2015 فسيعمل المكتب على استكمال بناء و تجهيز المختبر الوطني للبذور ببوزنيقة.

V. برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1- استراتيجية البرنامج

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

لا تزال مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي ضعيفة ولا تسمح للقطاع الفلاحي بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الضيعات ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

ويستلزم تعزيز مساهمة الفلاحة التضامنية في الرفع من مستوى عيش الساكنة القروية اعتماد مقاربة مجالية تستند على اندماج فعلي للفلاحة في منظومة أوسع من الأنشطة (السياحة، الصناعة التقليدية، المعادن، إلخ) بتوافق مع برامج تهيئة المجال، وذلك من أجل ضمان تنمية قروية مستدامة.

ولهذه الغاية، فإن التصريح الحكومي اعتبر تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من الأولويات. حيث أبرز الحاجة الملحة لمراجعة المقاربة المعتمدة من خلال تنفيذ مشاريع مندمجة ترتكز على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية.

ب . المسؤول عن البرنامج

مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

ت. الجهات الفاعلة

- ✓ المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان،
- ✓ المديرين الجهويين للفلاحة،
- ✓ مديري المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

2- أهداف و مؤشرات البرنامج :

إن تحديد أهداف هذا البرنامج ومؤشرات الأداء الخاصة به ترتكز أساسا على الأولويات الوطنية في مجال مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع المحددة داخل المجال القروي والمناطق الجبلية.

ويقتصر هذا التحديد في هذه المرحلة، على تعريف الأهداف ومؤشرات الأداء في انتظار وضع آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية المندمجة بما فيها المشاريع الممولة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

الهدف 1 : الحد من الفقر في منطقة تدخل برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

المؤشر 1 : نسبة تخفيض معدل مؤشر الفقر لدى كل أسرة مستفيدة من البرنامج

المؤشر 2 : حصة الإنتاج المحلي التي تم تثمينها محليا

الهدف 2 : تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع

المؤشر 1 : نسبة الساكنة المستفيدة من طرق معبدة أو مسالك على مسافة لا تتعدى كلم واحد

المؤشر 2 : نسبة الساكنة المستفيدة من الماء الصالح للشرب

3.تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

قد همت الإنجازات في هذا المجال برسم سنة 2014 ما يلي :

- إعداد مشروع قانون لإحداث وكالة تنمية المناطق الجبلية وعرضه على مسطرة المصادقة ؛
- تحضير الدورة العادية للجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وإعداد مشاريع مسطرة تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ومنهجية بلورة المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية،

- إنجاز دراسة لوضع نظام معلومياتي لتتبع وتقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية،
- إعداد برامج للتأهيل الترابي، على أساس التشخيص الترابي مع اعتماد مبدأي الشراكة والتعاقد، على مستوى الأقاليم المتواجدة بالمناطق الجبلية والهشة بكل من أزيلال وشيشاوة والحسيمة وإفران وبني ملال وتنغير وجهة طنجة–تطوان،
- تعزيز التنسيق البين وزاري من خلال التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالبرنامج المندمج للسياحة القروية والطبيعية ومواصلة تمويل برنامج التأهيل الترابي في شقه المتعلق بفك العزلة،
- مواصلة برامج تهيئة المسالك القروية والبنيات التحتية في إطار المشاريع المندمجة المرتكزة على الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

أما فيما يخص برنامج العمل المرتقب برسم سنة 2015 فهو كالتالي:

1.3مشروع إحداث وكالة خاصة بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية:

يهدف هذا المشروع بالأساس وضع الإطار المؤسساتي وتحديد المهام، وتنظيم الوكالة الخاصة بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

ويعتبر هذا المشروع من بين الدراسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تنفيذ التعليمات الملكية السامية بشأن إنشاء وكالة خاصة تعمل على ملائمة الإستراتيجية الفلاحية مع محيط المجال الترابي لساكنتها لاسيما في المناطق الجبلية في تكامل مع برامج القطاعات الترابية.

2.3 مشروع وضع آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية المندمجة :

يتضمن المشروع إلى وضع آليات تتبع وتقييم مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بما في ذلك تلك الممولة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

هذا، وفي إطار إعداد وإنجاز وتتبع مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، فان وضع آلية شاملة لتقييم هذه المشاريع، تعتبر أولوية ملحة من أجل إرساء أسس منظومة شاملة تتمحور حول تحقيق النتائج وتنفيذ مخططات المشاريع التي تم تحديدها.

بالإضافة إلى تحديد مؤشرات ومساطر التتبع والتقييم، فإن هذا المشروع يهدف إلى تحديد وصياغة مساطر تتبع وتقييم برامج التنمية القروية وكذا إعداد التقرير السنوي للتتبع المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.12.624 ب 8 فبراير 2013 المتعلق بإنشاء اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

3.3 مشروع إنجاز دليل المساطر لإعداد وتنفيذ مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية:

يتضمن هذا المشروع وضع دليل للمساطر لإعداد وتنفيذ مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وستعمل هذه الدراسة على استثمار التجارب الوطنية في مجال هندسة مشاريع التنمية الفلاحية والقروية بالإضافة إلى تحديد شروط تعبئة مصادر التمويل بما في ذلك صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

4.3 مشروع مواكبة الفاعلين الجهويين في التشخيص المجالي وتحديد المشاريع:

يهدف المشروع إلى اللجوء للمساعدة التقنية لمواكبة الفاعلين الجهويين في التشخيص المجالي وتحديد المشاريع. ويندرج هذا في إطار إعداد المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

واعتبارا للقدرة على التنفيذ والحاجة إلى ضبط المنهجية المناسبة والملائمة فسيتم خلال هذه السنة الاقتصار على ثلاثة جهات نموذجية يتم اختيارها على أساس مؤشرات التنمية البشرية والمؤهلات السوسيو-اقتصادية ومدى تعبئة الفاعلين الجهويين .

5.3 مشروع دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية:

يهم هذا المشروع وضع آليات لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريع نموذجية مع الفاعلين في هذا المجال وتأهيلهم.

هذا، ويعتبر التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال وتقوية علاقات الشراكة معها وتأهيلها من المهام المنوطة بوزارة الفلاحة فيما يخص التنمية القروية. و كمرحلة أولى ستنجز الوزارة خلال السنة المالية 2015 دراسة لوضع قاعدة معطيات متعلقة بالفاعلين الجمعويين المتدخلين في مجال تنمية العالم القروي و المناطق الجبلية.

VI .برنامج الدعم والخدمات المتنوعة

1. إستراتيجية البرنامج

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الإدارة المركزية للوزارة القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه والتي تتعلق بالقيادة الإستراتيجية والتتبع والتقييم.كما يرمي إلى تمكين المصالح الخارجية للوزارة من إنجاز البرامج المسطرة على مستوى مناطق نفوذها في أحسن الظروف. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تتبع وتقييم إنجاز مخطط المغرب الأخضر، قصد توجيه تدخلات مختلف المتدخلين في تنمية القطاع الفلاحى على الصعيد الوطني والجهوى،
- إنجاز الإحصائيات و الاستقصاءات و الدراسات الإستراتيجية، بهدف توفير المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة للقطاع،
- تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلوميات الذي يهم المصالح المركزية والخارجية للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها،
- وضع نظام معلوماتي بغية تتبع أداء وفعالية القطاع الفلاحي، وكذا مدى تنفيذ المشاريع والبرامج،
- تنمية الموارد البشرية للوزارة وذلك عبر وضع مخطط للتكوين والتدبير التوقعي للموظفين وكذا تدبير الكفاءات والمسارات المهنية،
- إعداد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة،
- تنمية وتقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع التنظيمات المتخصصة،
- توفير الدعم اللوجستيكي ووسائل العمل لفائدة المصالح المركزية للوزارة.

ب- المسؤول عن البرنامج

الكتابة العامة لقطاع الفلاحة

ج-الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية الموارد البشرية،
- ✓ مديرية نظم المعلوميات،

- ✓ مديرية الشؤون الإدارية و القانونية،
- ✓ مديرية الإستراتيجية والإحصائيات،
- ✓ المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

2. أهداف و مؤشرات فعالية البرنامج

الهدف 1 : تنميـــــة كفاءات موظفـــــي قطـــــاع الفلاحـــــة

المؤشر 1 : عدد المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	القيمة المستهدفة (2018)
عدد المستفيدين/ يوم التكوين	10 000	10 000	12 000	13 000	**15 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يمكن المؤشر المعتمد من احتساب، بالإضافة إلى عدد الموظفين الدين استفادوا خلال السنة من برامج التكوين المستمر، عدد أيام التكوين المستفاد منها بالنسبة لكل موظف. فهو بذلك يستند إلى العنصر المالي والعامل البشري في احتساب نسبة المجهود المبذول لتقويم مدى نجاعة مجهودات الوزارة على مستوى التكوين المستمر مع التدقيق في ذات الوقت في طبيعة المستفيدين داخل منظومة شريحة الموظفين سواء من حيث النوع (نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل)، أو من حيث الصنف (المسؤولين، الأطر، موظفي الدعم).

- **مصدر المعطيات :**

الحصيلة السنوية للإنجازات في مجال التكوين المستمر على المستوى المركزي والجهوي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

لتقييم أنجع لنتائج المؤشر المعتمد يلزم الأخذ بعين الاعتبار حدود المؤشر المتعلقة أساسا بما يلي :

- ✓ المجهود المالي: يجب أن يستند على كتلة الأجور لكن تقدير هذه الكتلة وتحديدها يبقى من اختصاص جهاز آخر وليس وزارة الفلاحة،

- ✓ كشف كلفة النفقات الأخرى المصاحبة للتكوين المستمر (النقل، المبيت، الأكل) يجب ضبطها بشكل جيد،
- ✓ مصداقية النتائج خاصة التي ترتكز على صحة المعطيات المتوصل بها من طرف المصالح الخارجية سواء من حيث دقتها أو وضوحها.

- **تعليق:**

إن الوسائل والموارد المالية لا تشكل العنصر الوحيد الذي ترتبط به نتائج برامج التكوين المستمر، فهناك أيضا، إكراهات غير مادية مرتبطة بمدى توفر وجودة المكونين و نسبة حضور المرشحين لتتبع برامج التكوين.

من جهة أخرى، فإن تنفيذ ميزانية الوزارة في مجال التكوين المستمر يستفيد من تدبير لامركزي يستند على توجهات المخطط المديري للتكوين المستمر مما يساعد على إشراك المصالح الخارجية في تنزيل برامج التكوين المستمر.

لكن آليات وتقنيات إعلام وجمع المعطيات التي تهم تنفيذ هذه البرامج يجب أن تتطور مستقبلا بهدف تمكين مديرية الموارد البشرية من بلورة رؤية واضحة من شأنها أن تساهم في تطوير وتحسين جودة قيادة برامج التكوين المستمر لمختلف المصالح التابعة للوزارة.

الهدف 2: توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها

المؤشر 1: نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة
%	75	90	95	98	98	**98**

- **تدقيق المنهجية:**

- ✓ البسط: عدد المستعملين الراضيين،
- ✓ المقام: مجموع عدد المستعملين المستقصيين.

- **مصدر المعطيات:**

إستقراء للرأي لدى عينة تمثيلية من مستعملي النظم من خلال تعبئة استمارة إلكترونية.

- **تعليق:**

إن من الضروري بالنسبة لمديرية نظم المعلوميات وضع نظام محايد لقياس جودة الخدمات. ويمكن إجراء استقصاءات بانتظام خلال السنة لتتبع آراء المستعملين وإحداث جدول مكون من مؤشرات الفعالية المباشرة ومؤشرات الإرضاء.

الهدف 3: تحسين التسيير الإداري للمصالح

المؤشر1: معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح

الوحدة	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة (2018)
الدرهم/موظف	36.100	36.300	**36.500**

- **تدقيق المنهجية:**

يمكن هذا المؤشر من قياس معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح ويرمي إلى الوقوف على مدى نجاعة وسائل العمل الموضوعة رهن إشارة الموظفين العاملين بقطاع الفلاحة. ويتكون هدا المؤشر من :

- ✓ البسط: المبلغ الإجمالي للنفقات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح التابعة للمديريات المركزية و المديريات الجهوية و الإقليمية للفلاحة و مؤسسات التكوين المهني الفلاحي،
- ✓ المقام: عدد موظفي المديريات المركزية و المديريات الجهوية و الإقليمية للفلاحة و مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصدر المعلومات:**

- ✓ المديريات المركزية،
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **حدود ومعيقات المؤشر:**

نظرا لطريقة حسابه المبنية على المعدل فإن هذا المؤشر لا يظهر الفوارق في النفقات الخاصة بالتسيير الإداري ما بين المديريات أو بين مكونات كل مديرية على حدة. و تعتبر هذه الفوارق منطقية نظرا لارتباط هذه النفقات بشكل وثيق بحجم برامج الاستثمار الخاصة بكل مديرية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن النفقات الخاصة بالتسيير الإداري تضم، نظرا لغياب محاسبة تحليلية، بعض النفقات المتعلقة بتسيير الداخليات و أقسام التكوين المهني (الماء، الكهرباء، إلخ). كما أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مهم على إنجازات هذا المؤشر نذكر منها خصوصا الأثمنة المرتبطة بالسوق أو تلك المتعلقة بنتائج الصفقات و كذلك التغييرات المرتبطة بأعداد الموظفين (التوظيف و التقاعد و إعادة الهيكلة الإدارية).

3. تقديم البرامج الفرعية:

1.3 الشؤون الإدارية و القانونية

في إطار الصلاحيات الجديدة الممنوحة لها إثر إعادة هيكلة وزارة الفلاحة سنة 2009 ومع مجيء مخطط المغرب الأخضر، اضطلعت مديرية الشؤون الإدارية والقانونية بمهمة الدعم القانوني لمختلف الإصلاحات التي جاء بها المخطط وكذا الدعم على مستوى الإداري لهياكل قطاع الفلاحة.

يتضمن برنامج عمل سنة 2015 ما يلي:

- اقتناء أراضي لبناء مقرات أقطاب البحث و التنمية و مراقبة الجودة،
- إتمام بناء مقرات المديريات الجهوية للفلاحة لجهة مراكش- تانسيفت- الحوز و لجهة الدار البيضاء الكبرى،
- الانتهاء من أشغال بناء مقرات الغرف الفلاحية بكل من الجهة الشرقية وفاس بولمان وتازة-الحسيمة-تاونات. ومواصلة أشغال بناء مقرات الغرف الفلاحية لجهات العيون بوجدور الساقية الحمراء والشاوية وردیغة وطنجة تطوان،
- استكمال أشغال تهيئة وصيانة المباني والمساكن الإدارية و شراء معدات وأثاث المكتب اللازمة.

2.3 تنمية الموارد البشرية

تشكل تنمية الموارد البشرية عنصرا محوريا في مواكبة تنزيل وتفعيل إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر وبالتالي فإن تنمية الطاقات البشرية لقطاع الوزارة بات أمرا ضروريا .

في هذا الإطار، فإن تنمية الموارد البشرية المنبثق عن برنامج "الدعم والخدمات المتعددة" تستهدف دعم أهم مبادرات المشروع الوزاري للنجاعة منها :

- برمجة وإنجاز دورات التكوين المستمر التي تتماشى مع المخطط المديري للتكوين المستمر على المستوى المركزى والجهوى،
- إنهاء دراسة تقييم مهارات مسؤولي وأطر قطاع الفلاحة، بهدف بلورة خريطة الكفاءات للموظفين المعنيين، وتقييم تلاؤم قدرات ومؤهلات الموظف مع المنصب وكذا تدقيق نقاط القوة لدعمها ونقاط الضعف لتقويتها مع مصاحبة الكفاءات المتميزة للارتقاء بمحيط العمل،
- وضع مقاربة تدريجية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات باعتماد الآليات الكفيلة باستغلال عقلاني وناجع للمهارات المتوفرة، وتتبع تطورها مع القيام بالتقويمات الكيفية والكمية اللازمة،
- تنشيط وتثمين قدرات الوزارة على مستوى البرامج المعلوماتية للموارد البشرية، بهدف الارتقاء بجودة تدبير الملفات الإدارية للموظفين وتحسين استقبال المترفقين بدعم وتقوية سياسة القرب في التدبير،
- المساهمة في تنمية ودعم العمل الاجتماعي وتقوية العلاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، مع العمل على إستغلال نتائج المقياس الاجتماعي.

3.3 نظام المعلوميات

طبقا للمخطط المديري لنظم المعلوميات المعتمد من طرف الوزارة سيتم العمل على ما يلى:

- وضع نظام مركزي لمراقبة الأنظمة ومعدات الشبكات والسلامة المعلومياتية،
- صيانة و تحيين نظام السلامة المعلومياتية لضمان مستوى عال من الحماية للنظام المعلومياتي لقطاع الفلاحة،
- وضع نظام معلومياتي متكامل لتدبير الرصيد والممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذا حظيرة السيارات،
- وضع نظام للتدبير المعلومياتي للإرساليات،
- تدبير وتجديد الحظيرة المعلومياتية و نظم المعلوميات،
- تعزيز تحمل أعطاب نظام المعلوميات بتوفير تكرار البيانات في كل من مراكز البيانات،
- ربط المديريات الإقليمية للفلاحة بالشبكة المعلومياتية المركزية للوزارة عبر إنشاء شبكة من أجل ربط جميع هياكل الوزارة (المديريات الجهوية و المديريات الإقليمية و المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي)،
- تدقيق منظومة الإعانات والتحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية،

- إعادة تهيئ البوابة الالكترونية لقطاع الفلاحة لتوحيد مجموع المواقع الالكترونية على المستوى المركزي و الجهوي،
- تفعيل مركز التواصل لوزارة الفلاحة والصيد البحري من خلال تطوير الأدوات و الخدمات لتعزيز التواصل والتفاعل والتبادل بين مختلف فاعلي القطاع.

4.3 الدراسات والإحصاءات الفلاحية

- **الدراسات الفلاحية**

تتجلى المهام المتصلة بهذا المحور في الدراسات الفلاحية الاقتصادية التي تتعلق بتدبير وتفعيل مخطط المغرب الأخضر، و تقوم حاليا بالدراسات الآتية:

- تقييم الانجازات المتصلة بمخطط المغرب الأخضر وكذا وضع آليات تسريع بلوغ أهدافه،
- تطوير الخدمات اللوجيستيكية لأجل تشجيع وتسهيل التصدير.

وتماشيا مع هذا النهج تتطلع مديرية الإستراتيجية والإحصاءات للقيام بالدراسات التالية:

- مدى تأثير إنشاء اتحاد جمركي عربي من دول أعضاء الجامعة العربية على الإنتاج المحلي، ومن المقرر أن تتطرق هذه الدراسة إلى جانبين أساسين لتأسيس الاتحاد الجمركي العربي:
  - ✓ إنشاء تعريفة جمركية خارجية مشتركة للدول العربية،
  - ✓ حذف العمل بطلبات الإعفاء الجمركي المعمول بها حاليا لمنتجات دول أعضاء الجامعة العربية محلية المنشأ و القادمة منها.

- **الإحصاءات الفلاحية**

كما تعمل الوزارة على تتبع القطاع من خلال الإحصاءات الفلاحية:

- مسح الأراضي: عن طريق متابعة عملية مسح الأراضي بهدف وضع قاعدة مندمجة للمعلومات الجغرافية،
- توسيع مقتضيات تدبير الإحصائيات الفلاحية لتشمل مؤشرات تتبع مخطط المغرب الأخضر والإحصاء والتجارة الخارجية،
- إنجاز البرنامج الاعتيادي للاستقصاءات الإحصائية (استقصاءات استغلال الأراضي، تربية المواشي و الأثمنة و المردودية التوقعات و استقصاءات عيد الأضحى و شهر رمضان و تتبع الموسم الفلاحي)،

- توسيع الاستقصاءات الفلاحية لتشمل كلفة الإنتاج بتعاون مع المعاهد الفلاحية والبحث الزراعي،
- إدماج نظم المعلوميات الخاصة بالإحصائيات بالوزارة و وعيا منها بضرورة توسيع قدرات الوزارة في تحديث و تطوير نجاعة تسيير البرامج والسياسات سيتم الشروع في دراسة حول وضع نظام لإدماج نظم المعلوميات بالوزارة و المؤسسات التابعة لها.

- **السجل الفلاحي**

تسعى وزارة الفلاحة خلال سنة 2015 إلى الشروع في انجاز السجل الفلاحي، والذي تهدف من خلاله إلى وضع نظام بيانات يضم لائحة الفلاحين و الاستغلاليات سيمكنها من معرفة دقيقة للفلاحين المشتغلين بالقطاع وآليات عملية قصد تحسين الحكامة في القطاع الفلاحي يهم جميع البرامج والمشاريع مما يسهل التخطيط والتقييم.